

المملكة المغربية
جامعة محمد الخامس
منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط
سلسلة: ندوات ومناظرات رقم 51

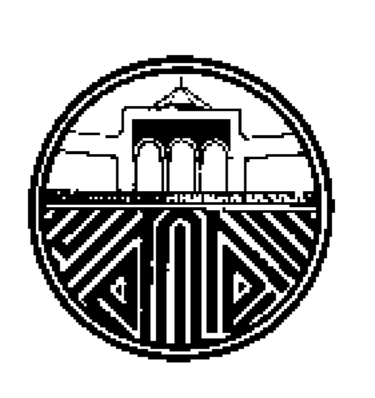
اللسانيات المقارنة و اللغات في المغرب

التنسيق العلمي:
عبد القادر الفاسي الفهري

1996

المملكة المغربية
جامعة محمد الخامس

منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط
سلسلة: ندوات ومناظرات رقم 51



اللسانيات المقارنة واللغات في المغرب

التنسيق العلمي:
عبد القادر الفاسي الفهري

1996

الكتاب : اللسانيات المقارنة واللغات في المغرب (مائدة مستديرة).
سلسلة : ندوات ومناظرات رقم 51.
الناشر : كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط.
الخطوط : سعيد حميدي.
الغلاف : عمر أفا.
الحقوق : محفوظة لكلية الآداب بالرباط بمقتضى ظهير 1970/07/29.
الطبع : مطبعة النجاح الجديدة — الدار البيضاء.
التسلسل الدولي : ISSN 1113/0377.
ردمك ISBN 9981-825-58-1.
الإيداع القانوني : 1996/295.
الطبعة الأولى : 1996.

طبع هذا الكتاب بدعم من برنامج التعاون بين الكلية ومؤسسة كونراد أدناور

المحتويات

التخصيص وشروط التضايف

المصطفى حسوني
كلية الآداب ــ أكادير

مقدمة

نتناول في هذا المقال، في إطار مقارن، دراسة ظاهرة الإضافة في اللغتين العربية والإنجليزية. ونقتصر في هذا العمل على معالجة حضور سمة التعريف في المركب الاسمي باعتبار أن تسلسل إسمين داخل هذا المركب يؤدي إلى حضور التعريف في اللغتين. كما سنحاول تحديد الحيز الزمني الذي يقع فيه الحدث المتضمن في المركب الإضافي وذلك من خلال مقارنة هذه البنى بتراكيب أخرى تتكون من إسمين.

قسمنا فقرات هذا المقال إلى ثلاث فقرات أساسية. تتضمن الأولى فقرتين فرعيتين، نخصص الأولى لطرق معالجة الدراسات البنيوية المقارنة للظواهر اللغوية، والثانية للوقوف على الإرهاصات التوليدية الأولى في المجال المقارن. ونخصص الفقرة الأساسية الثانية للتعريف بظاهرة الإضافة، والوقوف على أنواعها، والحديث عن إعراب الجر المخصص لها. أما الفقرة الثالثة، فتتضمن بدورها ثلاث فقرات فرعية، نعالج في الأولى مقارنة تراكيب يضاف فيها الإسم إلى إسم آخر بتراكيب يضاف فيها المصدر إلى الإسم، ونخصص الفقرة الفرعية الثانية لمقارنة التراكيب الإضافية بين اللغتين العربية والانجليزية، أما الفقرة الثالثة فتخصص للحديث عن الحيز الزمني في مثل هذه التراكيب.

1 ــ المقارنة ومشكل التنميط

1.1 ــ الدراسات البنيوية ومشكل التنميط :

يقصد بالنمطية أساسا، تحديد السمة المطردة بالنسبة لكل لغة بصرف النظر

عن الاعتبارات الجينية التي تجمع بين مجموعة من اللغات. وقد كان الهدف الأول من الدراسات النمطية هو تصنيف اللغات الطبيعية بالنظر إلى خصائصها البنيوية. ومشروع كهذا يقتضي بداهة أن تكون، أولا : بنيات لغات قابلة للمقارنة، بمعنى أن توجد خصائص كلية تشكل أساس المقارنة، وأن توجد ثانيا : مجموعة من الخصائص قابلة للتغيير ويؤدي وجودها المطرد في أنسقة مختلفة إلى تحديد النمط.

ولقد اهتمت الدراسات اللسانية بمشكل التنميط وخاصة مع الاخوين (Schlegel) ومحاولات (Humboldt) ثم الفلاسفة والمقارنين الألمان. ونجد في نفس الاتجاه أصحاب المدرسة الكاليفورنية نذكر من بينهم كَرينبرج (Greenberg) وكامري (Camrie)، وهاوكنز (Hawkins)، وكينان (Keenan)، وباحثين آخرين اجتمعوا حول (Seiler) بكولن ثم بموسكو ولينينكَراد. ومايجمع بين معظم هذه الدراسات وخاصة المدرسة الكاليفورنية اعتمادها أعمال كَرينبرج لأنه سعى إلى البحث في العلاقات التي تجمع بين مجموعة من اللغات، فعبر عن هذه العلاقات في شكل كليات اقتضاء Universaux d'implications تأخذ الشكل التالي : «إذا كانت للغة الخاصية «أ» فسيكون لها الخاصية «ب». وبهذا فقد غدى كرينبرج (Greenberg) الدراسات التركيبية في المجال المقارن بمنهجية تحليلية قام (Jakobson) بتطبيقها للمرة الأولى في الدراسات الصواتية. وتعود أهمية أعمال كرينبرج إلى مايلي :

1) اكتشاف وجود علاقات بين القيم المسندة لمختلف وسائط النمطية الرتبية.

2) البحث بكيفية منتظمة عن عزل علاقات التبعية وعلاقات الاستقلالية بين الظواهر المتغيرة.

ونجد أن بعض الدراسات النمطية لاتبحث إلا عن التشابهات التي تجمع بين اللغات أو تفرق بينها على أساس الانتماء لنفس الأصل. فتتم، مثلا، المقارنة بين اللغة العربية أو العبرية لأنهما ينتميان إلى نفس الأصل، أو بين اللغة الايبية والسواحلية باعتبارهما ينتميان لنفس الأصل الافريقي. إلا أن مثل هذه المعايير لاتصلح للبحث المقارن لأن اللغة، عبر تطورها، يمكن أن تفقد السمات البنيوية وتقحم نمطا جديدا، أو بالعكس اننا نجد مجموعة من اللغات تشترك في خصائص

متعددة خارج كل علاقة جينية.[1]

وقد أكدت بعض الدراسات اللسانية، في هذا المجال، ان اللغات المتقاربة من حيث الأصل لايمكن أن تساهم في تأسيس مفهوم الهند أوربية، مثلا، بل يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الخصائص البنيوية النمطية. وهكذا نجد أن تروبتسكوي قد وضع ستة مقاييس لمعرفة اللغات الهند أوربية، إلا أن وجود لغات مثل تكلما (Takelma) التي تصنف على أنها هند أوربية لاتخضع لتلك المقاييس الموضوعة، ولذا يستنتج تروبستكوي في هذه الحالة بأن الأمر يتطلب خصائص متعددة وأكثر خصوصية وأن التصنيف، بصفة عامة، حسب الأصل لايؤدي إلى التصنيف النمطي، ولايمكن أن يصح العكس.

ونجد، بالإضافة إلى هذه الاتجاهات النمطية التي ظهرت في الغرب، بعض المحاولات العربية التي اهتمت بمشكل التنميط، تسعى من خلال المقارنة في إطار نظري جد مخصص إلى تحديد البنى المتشابهة والمختلفة مع لغات أخرى، وهو ما نجده في أعمال الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري. وسنعود للحديث عن ذكر بعض التفاصيل المتعلقة بمعالجة جوانب من اللغة العربية في هذا الإطار، بعد أن نتطرق لقصور الاتجاهات التي أشرنا إليها سابقا وخاصة المدرسة الكاليفورنية التي يؤخذ عنها أنها لاتعتمد على أي تحليل نظري في تنظيم بنيات اللغات المقصودة. والملاحظة الثانية وهي مرتبطة أساسا بالملاحظة الأولى تكمن في رفض كلّ أشكال التجريد وصفيا كان أو تفسيريا.

وهكذا، فللوصول إلى تعميمات متجانسة، فإن هذه الأبحاث النمطية ترفض التعامل مع كيانات لاتشكل معطيات مدركة، إلا أن واقع البحث في تفسير وضبط هذه المعطيات المدركة يلزمنا افتراض كيانات مجردة غير قابلة للملاحظة المباشرة. وتتمثل الملاحظة الثالثة والأخيرة في التخصيص الحر للكليات ذاتها، وهو مايؤدي، في هذا الإطار إلى كليات غير محددة نظريا بل محددة فقط بواسطة صيرورات استقرائية سواء تعلق الأمر بكليات تركيبية أو صرافية بكليات وظيفية أو خطابية. ويمكن أن نضيف إلى هذه النقائص التي تميزت بها هذه الدراسات

---

(1) روفري (1992) A. ROUVERET

أن أعمالها انصبت على ترتيب المكونات وتحديد وظائفها وذلك بالنظر إلى كل المقولات التي تشكل الترتيب الجملي في كل لغة دون الاهتمام ببعض القضايا الأساسية مثل[2] :

— وجود مقولات فعلية وإسمية في نفس الوقت.
— التمييز بين الجمل الفعلية، والجمل الإسمية، والجمل الرابطية.
— التناوب بين التطابق الغني، والتطابق الفقير.

ولقد بدأ الاهتمام بدراسة مثل هذه الحالات عند الانتقال من الاهتمام برتبة الكلمات ووظائفها، وترتيب العناصر المرئية إلى الاهتمام بالعناصر المجهرية التي لاتظهر إلا في إطار نظري جد محدد برزت معالمه في الثمانينات بعد ظهور مقولات وظيفية تحدد التوزيع البنيوي لمختلف المكونات داخل الجملة، الأمر الذي ساهم في حل المشاكل الرتبية التي كانت تستعصي على الحل في الإطار النمطي التقليدي.

2.1 — الإرهاصات الأولى لمشكل التنميط في الدرس التوليدي :

يلاحظ أن النظرية التوليدية التحويلية لم تنشأ عن نظرية مقارنة، ولم تؤد إلى بناء نظرية من هذا القبيل. وقد كانت المقاربة بين مختلف الأنسقة التحويلية تكمن في المكون التحويلي، وذلك من خلال حضور أو غياب خاصية تحويلية أو من خلال عملية معينة في تطبيق القواعد لتحديد رتبها. وإذا كانت النظرية التوليدية تسعى إلى تخصيص الحدود التي تلتقي فيها اللغات أو تختلف لإبراز حضور خاصية في لغة ما وغيابها في لغة أخرى، فإنها تقوم بذلك من أجل توحيد البنى التحتية للغتين، ولذلك فدراسة عدد كبير من اللغات ماهو إلا طريقة لتقويم الفرضية التي تضبط القيود الصورية للنظرية اللسانية العامة كما جاء في كتاب المظاهر لتشومسكي (1965).

ويلاحظ في هذا الإطار حضور إطار نظري ونموذج تمثيلي جد متميز بالنظر إلى ماكان عليه مجال التنظير اللساني سابقا. إلا أن هذا الإطار النظري تميز بضعف في المجال المقارن بخلاف الدراسات النمطية البنيوية التي كانت تنسحب دراستها على مجموعة من اللغات من خلال المقارنة والوصول إلى تحديد النمط المطرد والبدائل

(2) ن. م.

التي تقابل هذا النمط الواحد، كما فعل كَرينبرج في تحديد الرتبة السائدة والرتبة البديلة من خلال كليات الاقتضاء. إلا أن مايلاحظ هنا هو غياب إطار نظري يشمل هذه الملاحظات لنكون بذلك أمام دراستين : الدراسة التوليدية، وتتميز بحضور نظري متميز، وغياب المجال المقارن الذي يساعد على تحديد النمط السائد. والثاني، الدراسات البنيوية التي عمدت إلى تحديد النمط دون الاعتماد على تحليل نظري مجرد.

وقد أصبحنا نتحدث عن برنامج مزدوج للنحو التوليدي في السنوات الاخيرة، وخاصة في الثمانينات إذ تشكل الوسائط التي تتحكم في مبادىء كلية بنية النظرية العامة، وتشكل المقارنة بين مختلف الأنسقة الشق الثاني من هذا البرنامج. وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم المسار الزمني للنحو التوليدي في مرحلتين، تمتد الأولى زمنيا من (1965) عند صدور كتاب «المظاهر» الذي أدى إلى تغيير هام بالنظر إلى الوضع الذي كانت عليه النظرية. أما المرحلة الزمنية الثانية فقد عرفت، في نفس الوقت، الاهتمام بالتنظير وبالمعطيات اللسانية في إطار مقارن. ومن المبادرات الأولى التي سجلت في هذا الإطار، صدور المقال Filters and control (1977)، فتطرق تشومسكي لقضايا تعالج لأول مرة في إطار مقارن، وقد صار على هذا النهج في الأعمال الموالية وخاصة سنة (1979) عند صدور Principles and Parameters. ولذلك يمكن تسجيل، في هذه المرحلة الزمنية، ظهور برنامج مزدوج يشكل جزؤه الأول مبادىء عامة تتحكم فيها مقاربات وسيطية، ويشكل الجزء الثاني مقاربة للمعطيات المعالجة في هذا الإطار.

2 ــ المركب الإضافي

1.2 ــ تعريف :

يعتبر باب التعريف من الأبواب الرئيسية، ليس في الدرس النحوي العربي فقط بل كذلك في الدرس النحوي الكلي. وتتبع هذه الحقيقة انطلاقا من أن الاسم الذي هو عماد الجملة، إسمية كانت أو فعلية، يتحقق إما مستغنيا عن سمة التعريف ومجردا منها، وإما مكتسبا لها. ولهذا الاكتساب شروط ينبغي ملاحظتها، وتحديد الضوابط التي تيسر هذا التحقيق، بل إن سمة التعريف قد تتحقق في الإسم منعزلا

عن كل سياق بواسطة أدوات مثل التنوين، والتعريف بالألف واللام، وأسماء الإشارة وغيرها. وتخضع هذه الأدوات لتوزيع يقتضي حضور قواعد معينة ترصد سمة التعريف أو غيابها، وهو ما سنحاول القيام به مع المركب الإضافي أوما يسمى بحالة البناء Construct state إذ يكتسب الإسمان المتعالقان، داخل هذا المركب، التعريف من بعضهما البعض، «لأن الغرض من الإضافة التعريف والتخصيص، والشيء لايعرف بنفسه لأنه إن كان معرفة كان مستغنيا عن الإضافة».[3]

فالإضافة تتحقق، إذن، بين عنصرين يكون أحدهما معرفة ضرورة، ويكتسب أحدهما سمة التعريف من الاخر. ولذلك فهما وإن كانا ينتميان لنفس المقولة الإسمية، فهما يختلفان تعريفا وتنكيرا كما يختلفان معنى، ولذلك فعلاقة «التضايف بينهما إنما تقع بين شيئين كل واحد منهما غير الآخر كما أن التفرقة تكون أيضا فيما كان كذلك، فلذلك لاتضيف إسما إلى إسم آخر مرادف له على حقيقته»[4] ولذلك فحاصل معنى هذين العنصرين يستخلص من علاقة التضايف التي تجمعهما وهو مايحدد على الشكل التالي.[5]

(1) ملكية : كتاب زيد
احتواء : اكتظاظ المدينة
مكان : ملك القفار
شكل ومادة : سبيكة ذهب
منفذ وضحية : قاتل السجين

وتوضح هذه الأمثلة أن هناك علاقة بين عنصرين إسميين يفصح العنصر الثاني فيهما عن إبهام العنصر الأول، ويمكن التعبير عن نفس المعنى بتوظيف نفس العناصر الموجودة داخل المركب الإسمي مع تغيير رتبة الإسمين :

(2) أ. الكتاب لزيد
ب. المدينة مكتظة

---

(3) شرح المفصل، ج. 3. ص 9.
(4) ن. م.، ن ص.
(5) عبد القادر الفاسي الفهري (1982)، ص 158.

جـ. القفار مملوكة

د. الذهب سبائك

هـ. السجين مقتول

ويلاحظ أن العنصرين الإسميين في المجموعة (2) يساهمان في التعبير عن نفس المعنى الوارد في المجموعة (1) مع اختلاف في طبيعة العلاقة التي تجمعهما. فإذا كانت العلاقة بين الإسمين في الأمثلة 1) تعبر، إجمالا، عن «وجود مالك»، فإنها في المجموعة الثانية تعبر عن «تحقيق الخبر». وتشكل العلاقة الأولى «علاقة إضافة»، بينما تشكل الثانية «علاقة إسناد». وهو ماستتعرف عليه في الفقرات الموالية.

2.2 ـ أنواع الإضافة :

وقفنا عند تعريف الإضافة في الفقرة السابقة بالتمييز بين نوعين من العلاقات تجمع كل واحدة منهما بين عنصرين إسميين. فتعبر الأولى عن الإضافة وذلك بإسناد إسم وإضافته إلى إسم آخر لايصح الفصل بينهما. بينما تعبر العلاقة الثانية عن علاقة إسناد لاغير، ويجوز الفصل بين المسند والمسند إليه، ولذلك كان «كل مايضاف يسند، وليس كل مايسند يضاف». والمقصود هنا بالاسناد والإضافة واتصال العنصر الأول بالثاني «اتصال لزوم»، وإنما كان كل مايضاف يسند لأن عدم تحقق هذا الاتصال لايعطي للعنصر الأول في المركب الاضافي المعنى المقصود، وذلك بإسناد العنصر الأول إلى الثاني في الاضافة، فمعنى «دار الرجل» بخلاف معنى «دار» وهي منعزلة، ولذلك أشار ابن منظور في تعريفه للمضاف «كل ماأضيف إلى شيء فقد أسند إليه»[6] وإنما كان كل مايسند لايضاف، لأن العنصر الأول في علاقة الإسناد يتحقق معناه حتى وإن ورد منفردا، بخلاف العلاقة الأولى، فتأتي بالعنصر الثاني للاخبار عن الذات المعروفة فتقول «زيد قائم»، فإنك لم تعرف الاسم وإنما أخبرت عنه، فكانت العلاقة بين الاسمين تفيد «تحقيق الاخبار» بينما كانت علاقة الاسناد في باب الإضافة تفيد «وجود مالك».

فالإسناد يجمع بين النوعين من العلاقات لأن العنصر الأول فيهما يحتاج إلى العنصر الثاني «وهما مالايغني واحد منهما عن الآخر، ولايجد المتكلم منه بدا»، فمن

(6) لسان العرب، ج 9، ص 21.

ذلك الإسم المبتدأ والمبني عليه».[7] فكل مسند، إذن، لايستغني عن المسند إليه كما يشير إلى ذلك سيبويه سواء تعلق الأمر باحتياج الإسم المبتدأ إلى الخبر أو باحتياج الفعل إلى إسم آخر إذ «لابد للفعل من الإسم كما لم يكن للإسم الأول بد من الآخر في الابتداء».[8]

إلا أن مايميز علاقة الإسناد في الاضافة، أن الأول قد يكتسب من الثاني التعريف والتأنيث والتذكير، وغيرها من الخصائص. بينما إسناد الفعل إلى الاسم لايكسبه خاصية واحدة من الخصائص، التي توجد في الاسم، لأنه ليس من باب الإضافة وإنما للاخبار عنه لاغير.[9]

وقد قيدنا معنى الإضافة بالملكية، لأن هذا هو الأصل «ويتعلق الأمر بتحديد وظيفة نحوية واحدة هي وظيفة الملكية».[10] وأن باقي الأشكال الأخرى متفرعة عنها، إذ تتعدد أنواع الإضافة بحسب الغرض المقصود منها، وذلك على الشكل التالي :

(3) أ. الإضافة المعنوية
ب. الإضافة اللفظية
جـ. الإضافة اللازمة
د. الإضافة المبهمة

فالأشكال المعروفة من هذه التصنيفات : الإضافة المعنوية، ويقصد بها تخصيص العنصر الأول في المركب الإضافي وإزالة إبهامه ويتم ذلك بالتعريف والتخصيص، والوصفية، والتبعيض. والتخصيص غير التعريف عند النحاة القدماء، فيمثلون على

---

(7) **الكتاب**، ج 1، ص 23.

(8) ن. م.

(9) يشير ابن منظور في تعريفه للإضافة إلى أن الفعل تجوز إضافته، وذلك إذا قلت «مررت بزيد» والباء هي واسطة هذه الاضافة، ولكنه شعر باستحالة ذلك، فأشار إلى أن «المرور» هو الذي أضيف إلى زيد وعلى هذا فلا إشكال في إضافة المصدر إلى غيره بل إن المصادر بخلاف أسماء الأعيان، قد تضاف لبعضهما البعض، فتقول «بقاء العصيان» و «صعوبة السؤال» و «قبول الغفران» وغيرها، شريطة أن لايكون لهما نفس المعنى فلا تقول «حبس منع».

(10) انظر الفاسي الفهري (1982)، ص 160.

الأول بما كان المضاف إليه معرفة «دار زيد»، وعلى الثاني بما كان فيه المضاف إليه نكرة «دار رجل». فهما يختلفان، عندهم، وإن كانت «الدار» تعرف وتخصص بأنها في الحالة الأولى «لزيد» وفي الثانية «لرجل»، وفي كلتا الحالتين فالمقصود هو تخصيص ذات المالك والتعريف به. ومايجمع الصنفان عند القدماء هو إفادتهما لإضافة معنوية في مقابل الاضافة اللفظية وتتحقق في كل صفة، إسم فاعل كانت أو مفعولا أو صفة مشبهة، ولايستفاد منها تعريف ولاتخصيص لأنها، عندهم، في حكم الانفصال، لأن المضاف إليه ينفصل عن حكم الاعراب المخصص له، فيأخذ إعراب النصب عوض الجر اللازم للإضافة. ولما كان هذا النوع من الإضافة لايلزم الجر اكتسب حالة إعرابية أخرى وهي النصب ولم يكن مضافا حقيقة وإنما محمولا عليه.

وقد يكون تداخل إعراب الجر والنصب في المضاف إليه دليلا على ورودهما في سياقات واحدة أو متشابهة، كما سيكون دليلا على تحديد الحيز الزمني الذي يتحقق فيه الحدث المتضمن في المركب الإضافي مثل «قاتل السجين»، فوروده على الإضافة لايكون معه «السجين» إلا مجرورا ولايكون حدث القتل إلا في الماضي. وعند غياب الإضافة لايكون «السجين» إلا منصوبا وبالتالي فهو ينقطع عن الإضافة لفقدانه الجر ولن يتحقق حدث «القتل» إلا في الزمن الحاضر أو المستقبل كما سنرى في الفقرة (3.3).

ولذلك نعتقد أن التعارض بين الإضافة المعنوية واللفظية هو تعارض فقط بين حالتين متقاربتين يفسره تواردهما معا في نفس السياق الاعرابي ينتج عن هذا التعارض الدلالي المشار إليه سابقا. ويستبعد الفصل بينهما لأن تحقيق الإضافة بتقدير حرف في الإضافة المعنوية وارد في الإضافة اللفظية كذلك، وإن كان في الحالة الثانية يتحقق بتقدير حرف واحد وهو «اللام» وذلك في جميع أنواع الصفات التي تحقق علاقة الإضافة وذلك مثل :

(4) أ. هذا ضارب زيد

ب. هذا ضارب لزيد

(5) أ. هذا مروع القلب

ب. هذا مروع للقلب

(6) أ. هذا قليل الحيل
ب. هذا قليل للحيل.

فكل أنواع الصفات التي تتحقق فيها الاضافة في هذه الأمثلة يكون التقدير بحرف واحد وهو «اللام»، بخلاف الاضافة المعنوية التي تتحقق بواسطة مجموعة من الحروف مثل «من» و«في» و«اللام» وغيرها. فيختلف إقحام هذه الحروف من نحوي إلى آخر بحسب التقدير الذي تتطلبه الجملة، كما يتضح من تتبع الأمثلة التي أوردها النحاة في هذا الباب. وقد جعل ابن عقيل ضابطا لهذا الإقحام فيتعين، عنده، إقحام «من» إن كان المضاف إليه جنسا للمضاف أو إقحام الحرف «في» إن كان المضاف إليه ظرفا واقعا فيه المضاف، فإن لم يتعين ذلك فالإضافة بمعنى «اللام» ويمثل لهذه الحالات بالأمثلة التالية على التوالي :[11]

(7) أ. خاتم ذهب
ب. خاتم من ذهب
(8) أ. ضرب زيد اليوم
ب. ضرب زيد في اليوم
(9) أ. هذه يد عمرو
ب. هذه يد لعمرو

أما الإضافة التبعيضية، فيتراوح موقعها بين الإضافة المعنوية واللفظية، عند القدماء، فهي إضافة محضة لأنها تتحقق إذا كان المضاف إليه نكرة، فتخصص المضاف وتكون من باب إضافة البعض إلى الكل، وإضافة الواحد إلى الجنس. ولذلك فلا غرابة أن تحقق بواسطة الحرف «من» كما في (7 ب) لأن الغرض من الإضافة هنا إزالة الإبهام و «المبهم يحتاج إلى أن يميز بالأجناس عند الالباس».[12] وتكون الإضافة التبعيضية كذلك من باب «الإضافة اللفظية» لأن الصفة فيها تحقق معنى التبعيض، وتكون واسطة الاضافة الحرف «من» كما كان في النوع الأول كذلك، ويتحقق بنفس المعاني وذلك بإضافة البعض إلى الكل والواحد إلى الجنس

---
(11) **شرح ألفية ابن مالك**، ج 2، ص 117.
(12) **الأصول**، ج 2، ص 32.

كما في (10 أ)، وإذا كانت الاضافة لغير هذا المعنى سقط المراد من الاضافة كما في (10 ب) :

(10) أ. عبدك خير العبيد

ب. عبدك أحسن الأحرار

فالعلاقة، إذن، بين المضاف والمضاف إليه في الإضافة اللفظية والمعنوية علاقة اتصاف ولزوم، وكأنّنا بصدد عنصر واحد كما كانت الصفة والموصوف كالشيء الواحد، لأنه كما تخصص الصفة الموصوف وتكون أعم منه، يخصص المضاف إليه المضاف ويكون أعم منه كذلك. ولذلك، فسواء تعلق الأمر بالإضافة المعنوية أو اللفظية، فإن الأمر كما يقول ذ. الفاسي الفهري «يتعلق بتركيب واحد، وتعود الاختلافات الدلالية الممكن ملاحظتها إلى اعتبارات أخرى»[13]

أما عندما نتحدث عن الإضافة اللازمة، فإن الأمر لايتعلق بإضافة إسم إلى إسم آخر، وإنما بإضافة الظروف إلى الأسماء أو الجمل، وتصنف بحسب هذا الاتصال إلى مايلي :[14]

أ ــ منها مايلزم الإضافة لفظا ومعنى.

ب ــ منها مايلزم الإضافة معنى دون لفظ.

ج ــ منها مايلزم الإضافة لفظا (ولايضاف إلا إلى المضمر)

ويتعلق الأمر في الحالة الأولى بظروف لاترد إلا وهي مضافة إلى غيرها، مثل «عند» و «لدى»، و «سوى» وغيرها. أما الثاني فهو يجرد عن الإضافة مثل «كل» و «بعض» فينوب التنوين مناب المضاف إليه كما هو الأمر مع أداة التعريف. ولذلك، فهو يلزم الإضافة معنى دون لفظ. وأما الثالث فقليل الاستعمال مثل «وحدك» و «دواليك». ويشترط في هذه الظروف ظروف زمن كانت أو مكان، ان تضاف إلى الجملة أو مايشبه ذلك. وهكذا تصنف الاضافة بحسب المقولات التي تضاف، في اللغة العربية، على الشكل التالي :

ــ إضافة الإسم إلى إسم آخر

(13) انظر الفاسي الفهري، (1982)، ص 160.

(14) شرح ألفية ابن مالك، ج 2، ص 119.

ـــ إضافة الصفة إلى الإسم.
ـــ إضافة الظروف إلى الجملة أو مايشبهها.
ـــ إضافة المصدر إلى المصدر.
ـــ إضافة المصدر إلى الإسم.

وهذا الصنف الأخير هو مايطلق عليه في التصنيف (3) السابق بالإضافة المبهمة، لأنه لايستفاد منها تعريف شخص ولاتخصيص ذات، وهو ماستتعرف عليه في الفقرة (1.3).

3.2 ـــ إعــراب الجــر

نقدم في هذه الفقرة بعض ملامح التشابه التي تجمع بين النسقين الاعرابيين للغتين العربية والانجليزية وبصفة خاصة إعراب الجر، لأنه الاعراب الوارد في المركبات الاضافية. وتصح المقارنة بين اللغتين في التعامل مع إعراب الجر بالنظر إلى أن إسناد الجر في الانجليزية، في مقابل إسناد الرفع والنصب، مازال يحتفظ بالخصائص التي ظهرت في الأصل اللاتيني. وهكذا، يسند هذا الاعراب بواسطة العلامة (x' s) التي تظهر في المركب الأسمي كما يظهر من (11.أ) في مقابل (11.ب) حيث يظهر إسناد الرفع والنصب بدون علامة صريحة :

(11) أ. The butter's coat was too big

ب. The butter's attacked the robber

جـ. John attaked the robber

سنتحدث عن تفاصيل إسناد الجر في اللغة الإنجليزية لاحقا، وعن الخلافات الواردة في هذا الصدد. وأما الآن، فنريد التنبيه فقط إلى أن إسناد هذه الحالة يتم بحضور علامة معينة في مقابل إسناد حالة الرفع التي تتحقق باطراد عند ورود «م س» باعتباره موضوعا خارجيا في المثال (11 ج) ثم إسناد حالة النصب بنفس الاطراد عند ورود المركب الاسمي داخل المركب الفعلي في نفس المثال. ومايجمع بين هذه الحالات الاعرابية الثلاث في اللغة الانجليزية هو التعبير عن هذه المركبات الاسمية، بخلاف اللغة العربية، بواسطة ضمائر تحل في نفس المواقع التي تظهر فيها المركبات الاسمية Full lexical N P s كما يظهر من الأمثلة (12).

His coat was too big .أ (12)

He attacked him .ب

وهكذا، يحل ضمير الجر (His) في (12 أ) محل المركب الأسمي الذي يتحقق تحققا معجميا صريحا في المثال (11 أ). ويعكس الضميران في (12 ب) نفس العناصر المعجمية الصرفية التي تتحقق في المثال (11 جـ) بواسطة ضمير الرفع (He) وضمير النصب (him)، وهذا الأخير لايعبر فقط عن حالة النصب بل قد يرد محل المركب الأسمي الفاعل كما يظهر من المثال (13).

For him to attack hil would be surprising (13)

إلا أن تداخل ضمائر النصب وضمائر الرفع غير مطرد في اللغة الانجليزية ويقتصر على بعض الضمائر مثل ضمير الغائب (him)، ثم الضمير المبهم (it) الذي يأخذ نفس التوزيع الاعرابي الوارد في (13). مايهمنا، في هذا السياق، هو احتفاظ اللغة الانجليزية باعراب الجر وبعلامة محددة بل إن اللغة الانجليزية بخلاف اللغة العربية، قد حافظت على هذا النمط الاعرابي باحتفاظها بضمائر الجر الشيء الذي لايحصر في اللغة العربية كما يظهر من الجدول (14)(*)

(Nominative) الرفع	(Accusative) النصب	(Genetive) الجر
+ Lexical N P S		
The man	The man	The man's
The good man	The good man	The good man's
+ Pronominal N P S		
1.sg - I	me	my
2.sg. you	you	your
3 sg - he	him	his
3 sg fem - she	her	her
3 sg fem- it	it	its
1. pl - we	us	our
2. pl - you	you	your
3. pl - they	Them	Their

(*) انظر هيكمان (1990) L.Haegeman

ما يلاحظ هنا هو التحقيق الصرفي لحالة الجر في مقابل التحقيق المجرد لحالتي النصب والرفع، فتشترك اللغة العربية مع الإنجليزية في إسناد حالة الجر إذ يتحقق في اللغتين صرفيا، بينما تختلف اللغة الإنجليزية عن العربية، في إثبات الأولى لضمائر الجر لتكون بذلك أكثر تجسيدا في الحفاظ على هذه الحالة الاعرابية.

3 ــ خصائص المركب الاضافي

1.3 ــ تشابهات

أشرنا في الفقرة الأولى إلى المقولات التي يمكن أن تضاف إلى الإسم، فكان المصدر من بين هذه المقولات، وهو مايصنف باسم الإضافة المبهمة، لأن الغرض منها ليس تعريف الاسم أو تخصيصه وإنما للإشارة إلى الحيز الزمني العام الذي يقع فيه حدث ما، ولذلك كان المصدر يحمل بعض خصائص الفعل، والفرق بينهما أن هذا الأخير يتضمن زمنا خاصا ومحددا. وهكذا، تتعدد التشابهات التي يمكن استخلاصها من مقارنة خصائص الفعل والمصدر واردة، نذكر من بينها أن المصدر يتعدى كما يتعدى الفعل، وأن المفعول يتقدم على فاعل الفعل كما يتقدم المفعول على المصدر وأن الفعل يعمل دون أن يعتمد على كلام قبله كما أن المصدر كذلك، وغيرها من الخصائص التي تجمعهما.

وإذا كان المصدر يشترك مع الفعل، كما بينا، فهو يشترك مع الإسم في عدة خصائص من أهمها اشتراكهما في الاضافة بالمعنى الذي سنحدده لاحقا. ولذلك يتميز المصدر بما يتميز به الاسم العادي، فيرد المصدر في المواقع التي ترد فيها باقي الموضوعات، فيكون فاعلا أو مفعولا للحرف، فيأخذ المصدر في كل هذه الحالات إعرابا كما هو الشأن بالنسبة للأسماء المتمكنة في باب الاسمية. ولايتماثل المصدر مع الإسم بنيويا من حيث المواقع التي يظهران فيها، بل كذلك من حيث العلامات التي تتصل بالإسم، فيضاف المصدر في (15 أ) ويعرف في (16 أ) وينون في (17 أ) كما يضاف الاسم في (15 ب) ويعرف في (16 ب) وينون في (17 ب).

(15) أ. ضرب زيد عمرو

ب. دار زيد

(16) أ. عجبت من ضرب زيد بكرا
ب. عجبت من الدار الجميلة
(17) أ. عجبت من ضرب زيد بكرا
ب. مررت بدار.

فيلاحظ من هذه الأمثلة أن ماينطبق على الإسم العادي ينطبق على المصادر[15].

2.3 ــ بنية الاضافة

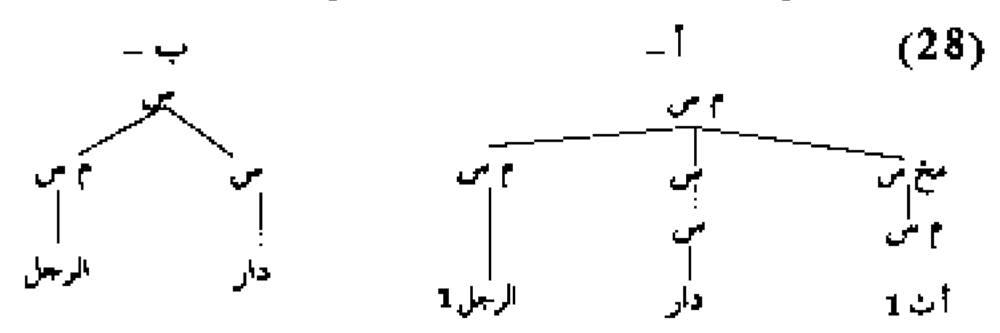
رأينا في الفقرة السابقة عدم إمكان توارد أداة التعريف والمضاف إليه، وكأن هناك توزيعا تكامليا بينهما. ولايظهر ذلك في اللغة العربية فقط، بل في الانجليزية كذلك كما يظهر من المقارنة التالية :

(18) دار الرجل
(19)* الدار الرجل
(20) قصف المدينة
(21)* القصف المدينة
John's house (22)
John's the house (23)
The destruction of the city (24)
The city's destruction (25)
The destruction the city *(26)
The city's the destruction *(27)

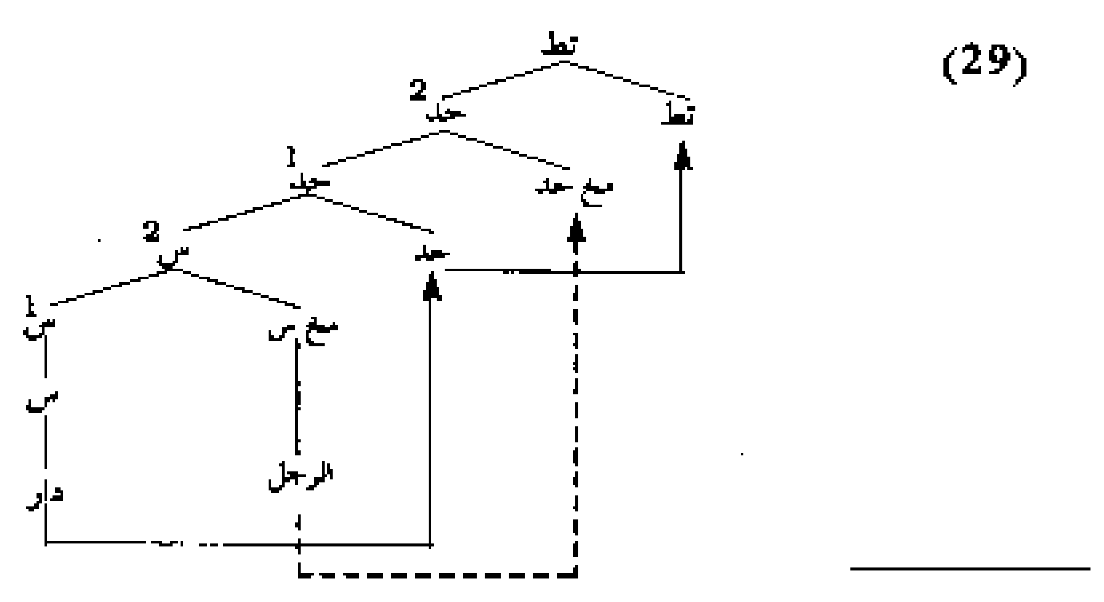
يختلف تأويل هذا التوزيع من نظرية لأخرى، فإذا كانت أداة التعريف بمثابة مخصص للإسم، فإن كل مايظهر معرفا للإسم يحتل هذا الموقع في هذه النظرية، ومن ثمة افتراض تحويلات تنقل الاسم في تراكيب مثل المركبات الاضافية، وهو مايصطلح عليه بنظرية المخصص. في مقابل ذلك نجد نظرية الفضلة التي لاتحتاج

(15) لقد تعرضنا لدراسة هذه التشابهات في إطار الندوة التكريمية للأستاذ إدريس السغروشني.

إلى تحويل إذ يسطح المضاف إليه في الموقع الذي يولد فيه كما يظهر من مقارنة (28 أ) في مقابل (28 ب) على الشكل التالي :



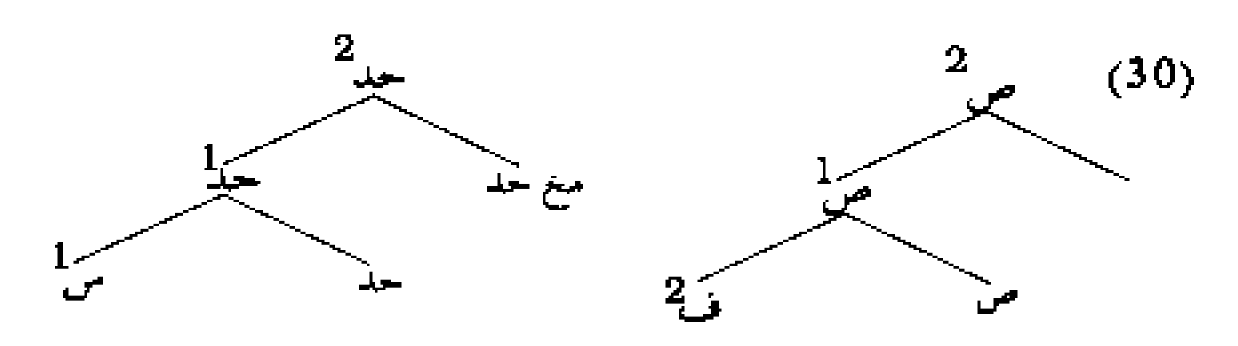
سوف لن ندخل في تفاصيل المقارنة بين النظريتين،[16] وما نريد التنبيه إليه أن افتراض الفضلة الذي تبناه ذ. الفاسي الفهري يخالف افتراض الحد (1990) على اعتبار أن هناك بنية عميقة، في الافتراض الأخير، تخالف الشكل الذي تظهر به في السطح، إلا أن هذا الاختلاف ليس إلا مظهريا بالنظر إلى طبيعة النظرية المتبناة، ويظهر أن الافتراض الأخير يشابه افتراض المخصص. إلا أن هذا التشابه بدوره ليس إلا مظهريا، لأن التحويل هنا لاينقل المضاف إليه من موقع المخصص إلى الموقع الذي يسطح فيه، وإنما ينقل (المضاف) إلى الحد بنفس الطريقة التي يتم بها نقل الفعل في الجملة، وأن مايميز بنية م س عن بنية الجملة هو وجود الحد في مقابل الزمن ثم ينتقل بعد ذلك هذا الرأس الاسمي إلى التطابق لأنه العنصر الوحيد الذي يجمع بين البنيتين كما يوضح ذلك التمثيل (29) الذي تقدم به ذ. الفاسي الفهري (1990) لتوضيح هذا التشابه :



(16) انظر ذ. الفاسي الفهري (1982).

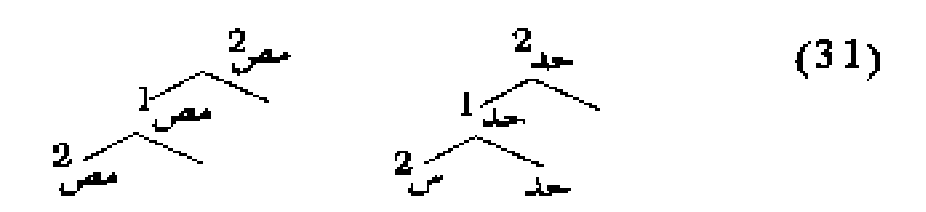
فيكون نقل الاسم إلى الحد ثم تط ويقابل هذا، نقل الفعل في الجملة المتصرفة، وخاصة نقله إلى الزمن لإسناد الإعراب، فيكون النقل في كلتا الحالتين داخل نفس الحيز الجملي من موقع داخلي إلى موقع داخلي آخر، وهو مايفسر التشابه بين بنية الجملة التي ترأسها الصرفة، وبنية المركب الإضافي الذي يرأسه الحد في اللغتين العربية والإنجليزية كما يظهر من المقارنة التالية :

(30)



فالتشابه، إذن بين بنية المركب الإسمي، وبنية الجملة يعكسه هذا التوازي بين بنية العناصر الوظيفية التي ترأسهما. ويصدق ذلك على اللغتين العربية والإنجليزية على حد سواء. ويظهر أن هذا التوازي ليس كليا بالنظر إلى أن بعض اللغات لاتقبل هذا النقل داخليا بل يكون النقل من موقع داخلي إلى موقع غير موضوع (A – position) مثل اللغة اليونانية التي لاتعكس التقابل بين الحد والصرفة، وإنما بين المركب الحدي والمصدري على الشكل التالي.

(31)



فيكون النقل المفترض في اللغة اليونانية نقل إلى موقع المصدري. ليكون مشابها للعناصر الاستفهامية، وهو موقع لايسند فيه إعراب الجر في هذه اللغة، لأن إسناد الجر لايكون إلا داخل نفس الاسقاط، بالإضافة إلى أن إسناده هناك لايتكرر بخلاف العربية أو الانجليزية كما يظهر من الأمثلة التالية :

(32) قراءة زيد للكتاب

(33) دار زيد

Chomsk'ys review of the book (34)

John's house (35)

The house of John (36)

ويبين هركوس (1987) اختلاف التحليل الذي تتطلبه معطيات اللغة الانجليزية واللغة اليونانية، بالنظر إلى أن إسناد الجرفي الأولى يكون داخل نفس الاسقاط، وكذلك بالنظر إلى غياب التوزيع التكاملي بين أداة التعريف والمضاف إليه في اللغة اليونانية بخلاف اللغة الانجليزية التي تعكس هذا الانسجام وكذلك اللغة العربية، كما يظهر من الأمثلة التالية :

(37) قصف العدو المدينة

(38)* القصف العدو المدينة

The city's destruction (39)

The city's the destruction *(40)

فهناك، كما يشير هروكس، ما يقابل التركيبين (38) و (40) في اليونانية إلا أنه سليم بالنظر إلى أن هذه اللغة لاترفض ورود الأداة في الاسمين المتضايفين بخلاف اللغتين العربية والانجليزية كما لاحظنا.

3.3 ــ الزمــن

سبق أن رأينا في الفقرة (1.1) أن النحاة القدماء يميزون بين نوعين من الإضافات. الأولى حقيقية تتميز بإسناد حالة الجر إلى المضاف إليه، والثانية ينفصل فيها هذا العنصر عن إعراب الجر ويأخذ النصب، وتسمى بالإضافة المنقطعة لأن المضاف إليه انقطع عن إعراب الجر اللازم له.

ويترتب عن هذا التحليل التمييز بين الإضافة التي يجر فيها المضاف إليه (41) والاضافة التي يكون فيها المضاف إليه منصوبا (42). ويكون الحيز الزمني الذي يتحقق فيه النوع الأول هو الزمن الماضي بدليل قبوله لظرف الزمن أمس (43)، بينما النوع الثاني يتحقق في الزمن الحاضر أو المستقبل بدليل قبول هذا النوع لظرف الزمن «الآن» أو «غدا» (44) :

(41) هذا ضارب زيد

(42) هذا ضارب زيدا

(43) هذا ضارب زيد أمس

(44) هذا ضارب زيدا الآن أو غدا

فيظهر من التركيب (41) أنه يتحقق في الحيز الزمني «الماضي» بدليل قبول تأويله بالظرف الزمني «أمس». وهكذا تكون البنية (43) المقابل الحقيقي للجملة (45)، وليس (46) بطبيعة الحال :

(45) ضرب زيدا أمس

(46) يضرب زيدا أمس

لكي تصح المقارنة سنعيد ذكر الأمثلة (2) التي تعكس حضور الزمن الحاضر في (47) في مقابل تراكيب إسمية تعكس الزمن الماضي كما في (48) :

(47) المدينة مكتظة

(48) اكتظاظ المدينة

فيلاحظ أن التركيب (48) يقابل التركيب (43) لأنه يقبل التأويل بنفس الظرف الزمني «أمس» دون غيره من الظروف كما يتبين من (49) :

(49) اكتظاظ المدينة أمس.

بخلاف ذلك، فإن التركيب (47) سيكون هو المقابل الحقيقي للتركيب (50 أ) وليس (50 ب) :

(50) أ. المدينة مكتظة الآن

ب.* المدينة مكتظة أمس

نخلص من هذه المقارنات أن هناك تعارضا بين الجمل الاسمية من قبيل (50أ) المرتبطة بالزمن الحاضر والجمل الاضافية من قبيل (49) المرتبطة بالزمن الماضي كما يعكس ذلك الأزواج الجملية التالية :

(51) أ. اكتظاظ المدينة أمس

ب. اكتظت المدينة أمس

(52) أ. المدينة مكتظة الآن
ب. تكتظ المدينة الآن

فيظهر أن تغيير العناصر الإسمية يعكس التقابل بين زمنين، الماضي في المركب الإضافي والحاضر في الجملة الاسمية كما يظهر من التقابل بين المثالين (51) و (52) وذلك بنفس الكيفية التي يمكن من خلالها ملاحظة التعارض بين الفعل الماضي والفعل المضارع.

(53) أ. اكتظت المدينة أمس
ب.* اكتظت المدينة الآن

(54) أ. تكتظ المدينة الآن
ب.* تكتظ المدينة أمس.

فإذا كانت الجمل الاسمية تتضمن عنصرا زمنيا بحكم قبولها للظروف الزمنية التي تعكس وجود هذه الصرفة، فهل يعني ذلك أن المركبات الإضافية تتضمن نفس الصرفة بالنظر إلى قبولها التأويل في الزمن الماضي دون الزمن الحاضر أوالمستقبل ؟

خـــاتـمــــة

تعرفنا في فقرات هذا المقال على نشوء الدراسات النمطية والمقارنة، فتبين أن قصور الدراسات البنيوية أدى إلى تطور هذه الأبحاث في الدرس التوليدي في إطار نظري جد مخصص.

دراستنا، في إطار اللسانيات المقارنة، انحصرت في دراسة ظاهرة معينة، وهي ظاهرة الاضافة، فتبين أن تسلسل إسمين في هذا التركيب يؤدي إلى معنى مايمكن التعبير عنه بتركيب مماثل يتسلسل فيه أيضا عنصران إسميان يشكل التركيب الأول المركب الإضافي، ويعبر عن «وجود مالك»، ويشكل التركيب الثاني الجمل الرابطة ويعبر عن «تحقيق خبر»، ويتميز أحدهما عن الآخر بالحيز الزمني الذي يتحقق فيه التركيبان.

المراجع العربية

ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، **الأصول في النحو**، تحقيق الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985

ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله، **ألفية ابن مالك**، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، 1964

ابن يعيش أبو البقاء، **شرح المفصل**، إدارة الطباعة المنيرة القاهرة، بدون تاريخ.

الاستراباذي رضي الدين، **شرح شافية ابن الحاجب**، دار الكتب العلمية، بيروت، 1977.

حسوني المصطفى، (1992) **المصدر : إسم أم فعل**، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية، الرباط.

الفاسي الفهري عبد القادر، (1985) **اللسانيات واللغة العربية، نماذج تركيبية ودلالية**، دار توبقال، الدار البيضاء.

الفاسي الفهري عبد القادر، (1990) **البناء الموازي، نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة**، دار توبقال الدار البيضاء.

المراجع الأجنبية

Abney, S. (1987), *The English Noun Phrase in its Sentential Aspect*, PH.D Dissertation, MIT, Cambridge, Mass.

Chomsky, N. (1981), *Lectures on Government and Binding*, Foris Publications, Dordrecht, Holland.

Chomsky, N. (1986 a), *knowledge of Language*, Praeger Publication, New York.

Chomsky, N. (1986 b), Barriers, Cambridge, Mass, Mit Press.

Fassi Fehri, A. (1987 a), «Case, Inflection, VS Word Order and Theory» *Proceedings of the First International Conference of the Linguistic Society of Marocco*, Vol. 1, Oukad Publishers, Rabat, 1988.